S/2017/811

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 September 2017
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

## أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إليَّ أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر S/2015/364 و Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة من أجل دعم هذا الاتفاق.

## ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٢ – تدهورت الحالة السياسية والأمنية تدهورا كبيرا منذ صدور تقريري السابق (S/2017/478) واعتماد القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) في ٢٩ حزيران/يونيه. وأدى استئناف القتال بين الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام في شمال مالي، وتزايد انعدام الأمن في وسط البلد، وتزايد الاضطرابات السياسية التي تكتنف عملية الاستعراض الدستوري إلى تأخير تنفيذ الاتفاق المذكور. واستجابة لهذه التحديات، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ببذل مساعيها الحميدة للمساعدة في التوصل إلى حلول للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وكان قد تم إحراز تقدم تمثل في توقيع هدنة بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة الملتزمة بأرضية التفاهم في ٢٣ آب/أغسطس، ووثيقة التزامات تتضمن النص على وقف الأعمال العدائية بصورة نهائية. وقرر الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا أيضا وقف الاستفتاء الدستوري في ١٨ آب/أغسطس.

## ألف – تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بعد نهاية الفترة الانتقالية

٣ – استنادا إلى الزخم الإيجابي الذي سجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق التزمت بمنح أولوية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بعد انتهاء أجل الفترة الانتقالية في ٢٠ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، فإن الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي المعني بتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام، بدعم من فريق الوساطة الدولي والبعثة المتكاملة، قام بتيسير الحوار بين الأطراف الموقعة في إطار التشاور الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع الرفيع المستوى الذي

290917 290917 17-16372 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عقدته لجنة متابعة الاتفاق في ١٠ شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الممثل الخاص للأمين العام لمالي اجتماعات منفصلة مع الجماعات المسلحة الموقعة بغرض التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تفعيل السلطات المؤقتة في كيدال؛ وعودة الحاكم إلى كيدال؛ ونشر آلية تنسيق العمليات والدوريات المختلطة في كيدال وتمبكتو. وفي ١٢ حزيران/يونيه، توصلت الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى خطة طريق منقحة لتنفيذ الاتفاق، وقررت إنشاء آلية تنسيق العمليات في كيدال من ٢٠ تموز/يوليه. ولم يتحقق ذلك بالنظر إلى اندلاع اشتباكات عنيفة بين التنسيقية وائتلاف الجماعات المسلحة في منطقتي كيدال وميناكا في ٦ و ١١ تموز/يوليه، على التوالي.

٤ - واجتمعت لجنة متابعة الاتفاق مرة أخرى في ١١ تموز/يوليه حيث أعرب أعضاء المجتمع الدولي والحكومة عن إدانتهم الشديدة لاستئناف الأعمال العدائية، ودعوا إلى إعلان هدنة فورية. ورحبت اللجنة بالقرار الذي اتخذته الحكومة في ٢٢ حزيران/يونيه بإنشاء بعثة للمساعي الحميدة لإيفادها إلى كل من كيدال ودلتا النيجر بقيادة السيد محمود ديكو، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. وعقدت بعثة المساعي الحميدة اجتماعات مع الزعماء التقليديين وممثلي المجتمع المدني المنتسبين إلى التنسيقية في كيدال في ٢٧ تموز/يوليه، ومع المنتسبين إلى ائتلاف الجماعات المسلحة في غاو في أول آب/أغسطس. وأصدرت كل من الجماعتين بيانا عقب الاجتماع مع السيد ديكو. وفي حين دعت التنسيقية إلى نشر جزئي لآلية تنسيق العمليات في كيدال، مع استثناء عناصر التنسيقية، أصر الائتلاف على النشر الكامل فضلا عن وضع ترتيبات لتقاسم السلطة الإقليمية. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

٥ - وواصل الممثل الخاص قيادة المساعي الحميدة التي يبذلها المجتمع الدولي في دعم مبادرة الحكومة للتوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية. وبعد عدة أسابيع من القتال، أسفرت عن عدد كبير من الخسائر في الأرواح وعن تشريد مئات الأسر في منطقة كيدال، وقعت الجماعات المسلحة، في ٢٣ آب/أغسطس، على وثيقة تلزمها بهدنة مدتها ١٥ يوما قابلة للتمديد، وقد مُدِّدت لمدة شهر واحد في ٦ أيلول/سبتمبر. وعقب محادثات المصالحة بين التنسيقية والائتلاف، التي أجريت في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر في باماكو، قامت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق بالتوقيع على وثيقة التزامات، تنص، في جملة تدابير أخرى، على وقف الأعمال العدائية بصورة نهائية واستئناف عملية وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني للتنفيذ الكامل للاتفاق. وقام المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفريق الرصد والتحقق المختلط بإجراء تحقيقات في ادعاءات بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار. وكان من الصعب الحصول على أدلة قاطعة حيث وقعت اشتباكات في مناطق نائية ليس فيها وجود دائم للبعثة.

٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، قدم الفريق العامل المعني بالمراقبة المستقلة، برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، قائمة تتضمن أسماء ثلاثة من المرشحين المؤهلين لشغل منصب المراقب المستقل. وثمة مشاورات جارية في هذا الشأن.

٧ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) الذي تم بموجبه فرض حظر للسفر وتجميد الأصول بالنسبة للأفراد أو الكيانات المحددة التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي. كما أنشأ القرار لجنة جزاءات جديدة مكلفة بتنفيذ تدابير الجزاءات وتحديد أسماء الأفراد والكيانات الخاضعين لهذه التدابير، فضلا عن إنشاء فريق خبراء لمساعدة اللجنة في تنفيذ الولاية المنوطة بها، من خلال تقديم التقارير الدورية.

**التدابير السياسية والمؤسسية**

٨ - لا تزال المنافسات الداخلية ومحدودية القدرات الإدارية والمتعلقة بالميزانية والتخطيط تعوق التفعيل الكامل للسلطات المؤقتة. ومع ذلك، فقد اعتمدت السلطات المؤقتة في كل من غاو وميناكا وتمبكتو وتاوديني خطة عمل ذات أولوية تهدف إلى إتاحة إمكانية الحصول على أموال الدولة لغرض تنفيذ الخدمات الأساسية. وفي كيدال، حالت الخلافات بين الجماعات المسلحة حول تسيير دوريات مختلطة دون عودة أعضاء الائتلاف الذين كانوا أعضاء في السلطة المؤقتة، مما أدى إلى الحيلولة دون تفعيل هذه الدوريات. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، شرع صندوق بناء السلام في مشروع لبناء القدرات من أجل السلطات المؤقتة في كل من ميناكا وتاوديني بشأن جوانب تتعلق بالتقسيم الإقليمي والأشغال العامة وتوفير الخدمات الأساسية.

٩ - ونظرا إلى حالة انعدام الأمن السائدة، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإعادة نشر الإدارة المدنية في شمال مالي ووسطها. وعلى الرغم من حدوث زيادة طفيفة في الموظفين القضائيين، فإن انخفاض معدلات نشر المسؤولين الحكوميين ما زال يؤثر سلبا على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ويقوض ثقة المواطنين في الدولة. وحتى ١١ أيلول/سبتمبر، لم يكن هناك سوى ٣٠ في المائة فقط من المسؤولين الحكوميين متواجدين في مراكز عملهم في المناطق الشمالية، وفي موبتي، مقابل ٣٨ في المائة في كانون الثاني/يناير. وفي ٢٣ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة تعيين حاكمين جديدين لمنطقتي غاو وموبتي، بعد أشهر من التعبئة من جانب المجتمع المدني التي دعت إلى تغيير حاكم منطقة غاو. وفي ٢٣ آب/أغسطس أيضا، قام محافظ كيدال بزيارة عمل إلى كيدال استغرقت ثلاثة أيام، وكانت أول زيارة له منذ تعيينه في شهر شباط/فبراير.

١٠ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتأجيل الاستفتاء الدستوري المزمع عقده في ٩ تموز/يوليه من أجل السماح للمحكمة الدستورية للنظر في الالتماس المقدم من أعضاء البرلمان المعارضين لمشروعية عملية المراجعة الدستورية. وفي ٤ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بأن العملية كانت متوافقة مع الدستور، لكنها اقترحت إدخال تعديلات على عدد من المواد، وهي التعديلات التي قبلت بها الحكومة. وفي ٩ آب/أغسطس، وبعد أشهر من تزايد التوترات والمظاهرات في باماكو، أصدرت حركة ''ارفعوا يدكم عن الدستور''، التي تضم، في جملة أمور، أعضاء من المعارضة السياسية، والمجتمع المدني، وممثلي نقابات العمال، إنذارا للرئيس كيتا يطالبه بسحب مشروع الدستور. وفي ١٨ آب/أغسطس، أعلن الرئيس كيتا أنه أوقف الاستفتاء على الدستور حفاظا على المصلحة العليا للبلد، ومن أجل المحافظة على حالة الوئام الاجتماعي وتجنب المواجهات. وطوال هذه الفترة، عقد الممثل الخاص عددا من الاجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين وحزبي الأغلبية والمعارضة وهيئات المجتمع المدني وقادة حركة ''ارفعوا يدكم عن الدستور''. وقد حثهم على ضبط النفس ودعا إلى إجراء حوار بناء بشأن عملية مراجعة الدستور.

١١ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قدم ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية إلى الرئيس كيتا. واستنادا إلى الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر الوئام الوطني، فإن الميثاق يعرض رؤية مشتركة ومبادئ توجيهية لقيادة البلد والأمة المالية. ورفضت تنسيقية الحركات الأزوادية الميثاق على الفور كرد فعل لقرار الحكومة بعدم الإشارة إلى الأزواد في الميثاق باعتبارهم كيانا سياسيا ومؤسسيا. ورفض الرئيس كيتا توصية المؤتمر بأن تدخل الحكومة في مفاوضات مع الجماعات الإرهابية.

## تدابير الدفاع والأمن

١٢ - كان التقدم بطيئا في تنفيذ تدابير الدفاع والأمن المؤقتة، وعزي ذلك إلى انعدام الثقة بين الأطراف الموقعة، وعدم استقرار الحالة الأمنية، والافتقار إلى معايير محددة بوضوح للتكامل، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن تحقيق المواءمة بين الرتب. ولا يزال تقاعس الجماعات المسلحة الموقعة عن تقديم قوائم بمقاتليها يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي كان مقررا أن تبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وطالبت الجماعات المسلحة الموقعة بتحديد حصص لإدماج عناصرها في جميع المؤسسات الأمنية، وليس فقط في القوات المسلحة على النحو المتفق عليه في البداية. ولا يزال يتعين على الحكومة معالجة هذا الطلب. وفي غاو، أسهم الأداء الضعيف وعدم الانضباط من جانب الدوريات المختلطة في تزايد سخط السكان، كما أسهم أحيانا في تشكيل جماعات أمن أهلية.

١٣ - وفي ٨ حزيران/يونيه، نظمت في نيويورك مناقشة على مستوى الخبراء لتقييم حالة تنفيذ الأحكام الأمنية والدفاعية في الاتفاق وسبل تعزيز الدعم الدولي في ذلك المجال. والهدف من التخطيط لعقد اجتماع رفيع المستوى في باماكو في شهر تشرين الأول/أكتوبر هو وضع إطار شراكة مملوكة للماليين بشأن إصلاح القطاع الأمني، وتحديد الدور المنوط بكل من مالي وشركائها، فضلا عن المساهمات المتوقعة.

١٤ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، أكدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج أن هذه العملية سوف تبدأ بعناصر آلية تنسيق العمليات في شهر تشرين الأول/أكتوبر، يليهم الفارون من صفوف القوات المسلحة المالية خلال أزمة عام ٢٠١٢، ثم عناصر الجماعات المسلحة الموقعة، ثم نزع سلاح الجماعات المسلحة المدنية، وفقا لهذا الترتيب. وأكدت اللجنتان أيضا أن عملية التجميع ستبدأ في مواقع التجميع الثمانية القائمة، التي شيدتها بعثة الأمم المتحدة في البعثة من أجل تحسين مستوى السمات الأمنية لتخفيف الأخطار التي يتم التعرض لها أثناء عملية التسريح.

١٥ - وقد أنجزت المرحلة الأولى من إصلاح آلية تنسيق العمليات في معسكر كيدال في ٢٦ تموز/يوليه بتوفير قدرة على إيواء قرابة على ٦٠٠ من المقاتلين. ونظرا لتعقد المسائل المتعلقة بالبيئة، والقيادة والتحكم، والاحتياجات اللوجستية، والحاجة إلى التنسيق، اقترحت البعثة على الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة النشر التدريجي لمقاتليها إلى كيدال فيما يتعلق بآلية تنسيق العمليات. وتم نشر ضباط الصف التابعين لكل من القوات المسلحة المالية وتنسيقية الأزواد وائتلاف الجماعات المسلحة في كيدال في ٢٨ تموز/يوليه لتخطيط وتنظيم وصول العناصر التابعة لكل منهم.

١٦ - واجتمعت اللجنة التقنية للأمن يوم ١٦ آب/أغسطس، وقررت اعتماد النظام الداخلي لآلية تنسيق العمليات في غاو وفرض تدابير تأديبية عقب ارتكاب أفرادها أعمالاً تندرج تحت سوء السلوك. وطُلب من الجماعات المسلحة الموقّعة الاستغناء عن العناصر التي كانت قد ضلعت في أعمال إجرامية. فاستجابت تنسيقية الحركات الأزوادية لذلك الطلب واستغنت عن ٦ من أعضائها. واتفق أعضاء اللجنة وقيادة آلية تنسيق العمليات على إجراء زيارات رصد منتظمة لزيادة الوعي بهذه المسائل. واجتمعت اللجنة التقنية للأمن مرة أخرى في ٣٠ آب/أغسطس واتفقت على تدابير لإنفاذ الهدنة بين الأطراف المتحاربة، بما يشمل تحركات القوات والمركبات والأسلحة الثقيلة.

١٧ - وواصلت البعثة تنفيذ ٣٤ مشروعا من مشاريع الحد من العنف المجتمعي بهدف تهيئة ظروف مواتية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحصول على دعم المجتمعات المحلية، والمساعدة في إعادة بسط سلطة الدولة وخدماتها في المناطق النائية. وقامت البعثة بزيادة جهودها التنسيقية على الصعيدين الوطني والإقليمي مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تدريبا لفائدة ٦٤ عضوا من أعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجنة الإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وذلك بدعم من صندوق بناء السلام. كما عقدت الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة ثلاث حلقات عمل بشأن المعايير والشروط المتعلقة بالحصص اللازمة لتأهيل الجماعات المسلحة الموقعة للاندماج في قوات الدفاع والأمن المالية. إلا أن المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن لم يقرّ معايير الإدماج بعد.

١٨ - وريثما تقوم حكومة مالي بوضع سياسة متعلقة بالشرطة الإقليمية، أعدت البعثة نموذجا للخفارة المجتمعية والتدريب، بهدف تقريب الشرطة وقوات الدرك والحرس الوطني والحماية المدنية من الناس، ودرَّبت ٥٤ عنصرا من عناصر قوات الأمن، منهم ١٥ امرأة. وقدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للشرطة الوطنية في وضع خطة عمل لمكافحة العنف الجنساني، بدعم مالي من صندوق بناء السلام.

## باء - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

١٩ - لا تزال مذكرة التفاهم بين البعثة المتكاملة والحكومة بشأن تقديم البعثة الدعم إلى القوات المسلحة المالية في انتظار التوقيع عليها. وقد قدَّمت البعثة خدمات التدريب واللوجستيات وتبادل المعلومات الاستخبارية والنقل الجوي والإجلاء الطبي إلى قوات الدفاع والأمن المالية. ووُضِعت أطر للتنسيق الأمني بين البعثة المتكاملة والقوات المسلحة المالية في غاو وتمبكتو. وتمشيا مع ولاية البعثة المتمثلة في دعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في شمال ووسط البلد، سُلِّم معسكر البعثة في ليري، في منطقة تمبكتو، إلى القوات المسلحة المالية في ٧ أيلول/سبتمبر.

٢٠ - واستجابةً لطلب الحكومة إمدادها بالدعم في تعزيز أمن السجون التي يُحتجَز فيها المتطرفون المشتبه بهم، دعمت البعثة إعادة تأهيل اثنين من الأجنحة المشددة الحراسة في السجن الرئيسي في باماكو، حيث يُحتجَز الأشخاص المفترَض كونهم إرهابيين. وفي ٤ آب/أغسطس، أسفر هذا الدعم، إلى جانب المشورة بشأن أمن السجون، عن اتخاذ قرار مشترك بين الوزارات يلزم كل سجن بوضع خطة أمنية.

٢١ - وواصل الشركاء الدوليون القيام بعمليات مشتركة مع القوات المالية. فأُجريت أكثر من ١٥ عملية مالية - فرنسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أُجريت ٣ عمليات كبرى عابرة للحدود على حدود مالي مع بوركينا فاسو والنيجر. واستمرت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في تقديم التدريب للقوات المسلحة المالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدَّمت البعثة التدريب إلى ٢٦٩ فردا من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، منهم ٤٢ امرأة في باماكو وغاو وتمبكتو، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أُنشئت آلية للتنسيق بين البعثة المتكاملة والقوات الفرنسية وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والقوات المسلحة المالية.

## جيم – الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة والأسلحة الصغيرة

٢٢ – دربت البعثة ٢٨٣ فردا من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية على التخفيف من أخطار المتفجرات في الفترة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأجرى فريق إبطال الذخائر المتفجرة في الشرطة المالية ١٤ عملية تدخُّل في باماكو. وعُزِّزت قدرة قوات الدفاع والأمن المالية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر بتدريب ٩٨ من أفرادها على إجراءات السلامة والأمن في تخزين الأسلحة والذخيرة والتفتيش عليها.

٢٣ – وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتوعية بأخطار المتفجرات بين الفئات الضعيفة من السكان في المناطق المتأثرة بالنزاع، واستفاد منها ٦٢١ ١٣ فردا (٨٩٠ ٣ امرأة، و ٢١٦ ٣ رجلا و ٣٢٥ ٣ فتاة، و ١٩٠ ٣ فتى).

## دال – التطورات السياسية الأخرى

٢٤ – في ١٢ حزيران/يونيه، قدَّم رئيس الوزراء عبد الله إدريسا مايغا بيان السياسة العامة إلى الجمعية الوطنية، التي اعتمدته في ١٥ حزيران/يونيه من خلال تصويت بالثقة. وقد حدَّد البيان أولويات الحكومة إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه ٢٠١٨، وهي التنفيذ الكامل للاتفاق، وتهدئة مظاهر التوتر الاجتماعي، وتنفيذ البرنامج الرئاسي للطوارئ الاجتماعية، وإجراء استعراض لموقف البلد ودورها في الشؤون دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

٢٥ – وعلى الرغم من عدم الإعلان عن موعد جديد لإجراء الاستفتاء الدستوري، فقد حصلت وزارة إدارة الشؤون الإقليمية على جميع المواد الانتخابية اللازمة لإجراء الاستفتاء، باستثناء أوراق الاقتراع. ونُشرت هذه المواد في الدوائر الانتخابية باستثناء غاو. وبالإضافة إلى ذلك، تم شراء المواد اللازمة للانتخابات الفرعية المحلية والاقتراعات المحلية والإقليمية. وفي ظل عدم وجود صندوق مشترك جديد للتبرعات، واجهت الحكومة عجزا ماليا يناهز ٣٢,٣ مليون دولار.

٢٦ – وتمشيا مع توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أُوفِدت في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المتكاملة مشروع وثيقة متعلقة بمشروع مساعدة انتخابية لدعم الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتضمَّن المشروع، الذي يُنتظَر التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأنه في تشرين الأول/أكتوبر، مبادرات لبناء قدرات الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات، وتوعية الناخبين، وتنظيم حملات التثقيف المدني، وتدريب موظفي مراكز الاقتراع ودفع أجورهم. وعقدت البعثة أربع حلقات عمل في حزيران/يونيه مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن آليات منع نشوب النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها. وإضافةً إلى ذلك، قامت البعثة ببناء قدرات الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات، ووسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة الأحزاب السياسية في مجال تعميم المنظور الجنساني في الانتخابات. وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، أحاطت البعثة المجموعات نفسها علما بالقانون الانتخابي لعام ٢٠١٦.

## هاء – التطورات الإقليمية

٢٧ – استمرت التداعيات الخطيرة لانعدام الأمن في مالي على الصعيد دون الإقليمي، ولا سيما في المناطق الحدودية مع بوركينا فاسو والنيجر، حيث أعلنت جماعات مقاتلة تنتسب بدرجات متفاوتة إلى

الجماعات المتطرفة العنيفة القائمة في مالي مسؤوليتها عن عدد من الهجمات على قوات الأمن والمدنيين. فأعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن ٤ هجمات في مقاطعة سوم شمالي بوركينا فاسو في شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه، وكذلك عن هجوم نُفِّذ يوم ٢٥ آب/أغسطس في آبالا في النيجر، بالقرب من الحدود مع مالي. ويُشتبه كذلك في صلة هذه الشبكات بهجوم إرهابي كبير على مطعم في أوغادوغو في ١٣ آب/أغسطس، أسفر عن ١٩ حالة وفاة.

٢٨ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، اجتمع منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل في انجمينا، حيث اتفق على تنشيط المنبر وآليات الدعم التابعة له، بأساليب منها إقامة الروابط بين آليات الأفرقة العاملة التابعة له واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٢٩ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الذي رحب فيه بنشر الدول الأعضاء المنتمية إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قوة مشتركة بغية استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل. وفي ٢ تموز/يوليه، اجتمع رؤساء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون في باماكو في إطار مؤتمر قمة استثنائي لمناقشة تفعيل القوة المشتركة. وأقرّ الإعلان الختامي لمؤتمر القمة بالحاجة إلى اقتران المبادرات العسكرية بجهود إنمائية طويلة الأجل من أجل معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

٣٠ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، قامت البعثة بنشر ضباط أركان في موبتي لضمان وتيسير التنسيق مع مقر قيادة القوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الكائن في معسكر القوات المسلحة المالية في سيفاري، في منطقة موبتي.

٣١ - وواصلت البعثة، في إطار شراكة مع بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، العمل في مجال الدعوة والتخطيط من أجل وضع استراتيجية وطنية لأمن الحدود وإدارتها. وركزت البعثة دورها الاستشاري على التدابير العملية لأمن الحدود في أنديرامبوكان ولابيزانغا وليري على الحدود المالية النيجرية والحدود المالية الموريتانية على التوالي. وفي ٢٩ آب/أغسطس، وقّعت الحكومات المعنية مشروع صندوق لبناء السلام، بالتواؤم مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل دعم المجتمعات المحلية ومعالجة الشواغل الأمنية على حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

## ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

٣٢ - حدث تدهور كبير في الحالة الأمنية. فمنذ منتصف تموز/يوليه، ساءت الحالة في كيدال لدى وقوع اشتباكات مسلحة بين تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف نظرا لتنافس المجموعتين من أجل السيطرة على كيدال. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات غير النمطية على البعثة المتكاملة والقوات الدولية، ولا سيما في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وزادت الهجمات الموجهة ضد قوات الدفاع والأمن المالية إلى الضِعف تقريبا مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

## ألف – الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٣٣ – وقد زادت وتيرة العنف بشكل حاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد شنَّت الجماعات المتطرفة العنيفة والعناصر الإرهابية ٧٥ هجوما (٤٤ ضد قوات الدفاع والأمن المالية، و ٢١ ضد بعثة الأمم المتحدة، و ١٠ ضد عملية بارخان) مقابل ٣٧ هجوما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (٢٣ ضد قوات الدفاع والأمن المالية، و ١١ ضد البعثة، و ٣ ضد عملية بارخان). وتمثّل هذه الأرقام زيادة نسبتها ١٠٢,٧ في المائة فيما يخص جميع الهجمات. وزادت أعداد الضحايا أيضا، حيث بلغ عدد الوفيات من أفراد البعثة المتكاملة والأفراد المتصلين بها ١٥ حالة (٦ من أفراد حفظ السلام، وواحد من الأفراد المدنيين، و ٨ من المتعاقدين)، وأصيب ٣٤ فردا آخر بجروح (٢٥ من حفظة السلام، و ٢ من الموظفين المدنيين، و ٧ من المتعاقدين). وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، سقط ٤ قتلى و ٥ جرحى من حفظة السلام. وبالمثل، قُتِلَ ٣٩ فرداً من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وأصيب ٤٤ آخرين بجروح، مقابل مقتل ٣٣ فرداً وإصابة ٥٤ بجروح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفيما يتعلق بالقوات الدولية، لم يُقتل أي جنود فرنسيين بينما أُصيب ١٧ منهم بجروح، مقابل إصابة اثنين بجروح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٤ – وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن أغلب الهجمات غير النمطية. وفي نفس الوقت، يبدو أن الجماعة المنشقة المتطرفة العنيفة ”الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى“، الناشطة حاليا في منطقة الحدود بين النيجر ومالي، تستغل التوترات الطائفية القائمة. وفي ١ حزيران/يونيه، شُنَّ هجوم بقذائف الهاون على قواعد تابعة للبعثة المتكاملة والقوات المسلحة الفرنسية في مدينة تمبكتو، أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظة السلام وإصابة ٣ من حفظة السلام الماليين و ٨ من حفظة السلام الفرنسيين بجروح، فضلا عن وقوع أضرار داخل المعسكر. وكان هذا هو الهجوم الرابع من نوعه في تمبكتو في غضون أربعة أسابيع. وأطلق مهاجمون في ٨ حزيران/يونيه ١٥ قذيفة هاون على معسكر البعثة في مدينة كيدال، وقتلوا ٤ من حفظة سلام وأصابوا ٥ بجروح في هجوم على أحد مواقع البعثة في تلك المدينة. وفي ١٨ حزيران/يونيه، قُتِل ٥ أشخاص وأُصيب ١٠ بجروح في هجوم على فندق بالقرب من باماكو. وفي ١٤ آب/أغسطس، هاجم مسلحون معسكر البعثة في دوينتزا، في منطقة موبتي. فقُتِل أحد حفظة السلام وأحد أفراد القوات المسلحة المالية، بينما أصيب فرد آخر من حفظة السلام بجروح. وفي نفس اليوم، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية مقر البعثة في مدينة تمبكتو. وتسلل ٤ مهاجمين إلى داخل المجمع، قبل قتلهم. وقُتِل في الهجوم ٥ من حراس الأمن وواحد من المتعاقدين الوطنيين وأحد أفراد قوات الدرك المالية، بينما أصيب ٦ من حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح.

٣٥ – وشرعت الحكومة في آب/أغسطس في وضع خطة عمل وطنية بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والتصدي لهما مع أحكام محددة لحماية الأطفال، وذلك لمعالجة البيئة الأمنية الآخذة في التقلب والتعقد. وواصلت البعثة المتكاملة أيضا تقديم الدعم للاستراتيجية المالية المتكاملة للمنطقة المركزية عن طريق وضع مشروع ريادي بشأن الخفارة المجتمعية وكذلك خطة مخصصة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم إلى الوحدات المالية المتخصصة التي تتصدى للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال التحقيقات والطب الشرعي من خلال تواجد الوحدة القضائية المتخصصة المالية المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في نفس المكان. واتهمت الوحدة القضائية المالية تسعة أشخاص بالمشاركة في أعمال إرهابية أثناء كمين نُصب

على دورية راجلة تابعة للبعثة المتكاملة بالقرب من أغيلهوك بمنطقة كيدال، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام في ٢٣ أيار/مايو.

## باء – حماية المدنيين

٣٦ – تدهورت حالة حماية المدنيين تدهورا كبيرا في إقليمي ميناكا وموبتي. ولا يزال وأدى الوجود المحدود لقوات الدفاع والأمن المالية، وقدراتها المحدودة كذلك على التصدي للتهديدات، إلى تعريض المدنيين لمخاطر أكبر شأنها في ذلك شأن انتهاكات وقف إطلاق النار والاشتباكات في منطقتي غاو وكيدال، والحالة غير المستقرة في ميناكا.

٣٧ – وفي مقاطعة كورو، بمنطقة موبتي، أسفر العنف الطائفي الذي اندلع في أعقاب قتل أحد الأعضاء البارزين في مجتمع دوغون المحلي في ١٦ حزيران/يونيه عن ٣٩ قتيلا، وأجبر نحو ٠٠٠ ٣ مدني على إعادة التوطين في مناطق مجاورة. وسافرت لجنة للوساطة في حل النزاعات المحلية تضم أعضاء من جمعيتي دوغون والفولاني الأهليتين الرئيسيتين إلى المناطق المتضررة من أجل الوساطة بين الطوائف المحلية ومنع اندلا ع العنف الجماعي من جديد. وأوصت اللجنة بأن لا تُنشر قوات الدفاع والأمن المالية في المنطقة بالنظر إلى المخاطر المتمثلة في إمكانية أن يفاقم وجودها من حدة التوترات.

٣٨ – ولا تزال المقاطعات الأخرى في المنطقة الوسطى تتأثر جراء وجود الجماعات المتطرفة العنيفة. ولوحظ هذا النوع من التهديد للمرة الأولى في عام ٢٠١٧ في مقاطعة باندياغارا في موبتي. وفي مقاطعة موبتي نفسها، وصل ١٠٠ عنصر مسلح إلى ديالوب في ٤ تموز/يوليه لتأكيد السيطرة على البلدة، وفي ٢٠ آب/أغسطس، أفادت تقارير بأن عناصر مسلحة جلدت اثنتي عشرة امرأة غير محجبات. وفي ٢٠ تموز/يوليه، هوجم حفل زفاف، وتعرض ١٠ نساء للضرب على بعد ٥ كيلومترات من بلدة موبتي. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، اختطف أكثر من ثلاثين مدنيا، بمن فيهم نساء، في مقاطعة تينيكو على يد أفراد جماعات متطرفة عنيفة مفترضة، وذلك فيما يبدو بسبب معارضة المدنيين لعمليات توغل سابقة قامت بها هذه العناصر المسلحة. وتم في وقت لاحق إطلاق سراح جميع المختطفين على مدى الأيام التالية على إثر وساطة السلطات التقليدية.

٣٩ – وفي منطقة تمبكتو، استخدمت عناصر مسلحة متطرفة أساليب الترهيب، بما في ذلك قطع رأس أحد الأفراد واختطاف ثلاثة أشخاص، الأمر الذي أشاع حالة من الخوف وانعدام الأمن. ومنذ تموز/يوليه، أشار تكرار وجود عناصر زُعم أنها منتسبة إلى حمادو كوفا، أحد قادة جماعة دعم الإسلام والمسلمين، في مقاطعة نيافونكي، إلى احتمال انتشار تهديد لا يزال مشهودا في الغالب حتى الآن في منطقة موبتي.

٤٠ – وقتل أربعة أطفال في تبادل لإطلاق النار أثناء اشتباكات وقعت بين جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق، وأثناء حوادث مسلحة شملت جماعات مسلحة مجهولة الهوية، بينما قتل أربعة آخرون وأصيب ثمانية بجروح جراء بقايا متفجرة من مخلفات الحرب في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل مدنيان بالغان وأصيب ثمانية آخرون جراء أجهزة متفجرة مرتجلة في منطقتي غاو وكيدال.

٤١ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه، دفعت التوترات المتصاعدة في منطقة كيدال البعثة المتكاملة إلى اطلاق ”عملية كاستور“، التي تضم نحو ٣٠٠ من حفظة السلام المنتشرين لتأمين المدينة نهارا وليلا، بما في ذلك تخصيص ٨٠ من حفظة السلام للأحياء التي تحدد أنها معرضة للخطر بوجه خاص. وأجريت عملية مماثلة في أغيلهوك. وبالتوازي مع ذلك، شاركت البعثة المتكاملة قادة المجتمعات المحلية من أجل التخفيف من حدة التوتر.

## رابعا - حالة حقوق الإنسان

٤٢ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مثارا للقلق البالغ. وارتبطت الاشتباكات العنيفة التي ضمت جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق وجماعات مسلحة غير ممثلة في منطقتي كيدال وميناكا بأشكال الإساءة الجسيمة، بما في ذلك الاختفاء القسري، واستخدام الأطفال وتجنيدهم. وتواجه الحقوق والحريات الأساسية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك حرية الدين والتعبير والتنقل، تهديدات بدرجة متزايدة أيضا في منطقتي موبتي وسيغو بسبب وجود جماعات متطرفة عنيفة.

٤٣ - ووثّقت البعثة المتكاملة ١١٢ حالة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، ضمت ٣٤٨ ضحية، من بينهم ثلاث نساء و ٢١ طفلا، مقابل ٦٦ حالة و ١١٥ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وضمت الحالات ١٣ عملية إعدام خارج نطاق القضاء وقتل تعسفي وتسع حالات اختفاء قسري، و ١٥ حالة إساءة معاملة، وتسع حالات تجنيد أطفال واستخدامهم، وأربع حالات عنف جنسي متصل بالنزاعات، و ٣١ حالة احتجاز غير قانوني وتعسفي. ولا تزال الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وبعض أفراد قوات الدفاع والأمن المالية من بين أهم المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٤ - وفي ٥ آب/أغسطس، أصدرت البعثة نشرة صحفية بخصوص بعض أخطر الحالات الموثقة، أعلنت فيه أنها تأكدت من ٣٤ ادعاء بانتهاك حقوق الإنسان في منطقة كيدال، بما في ذلك حالات اختفاء قسري، وتجنيد الأطفال واستخدامهم. كما أكدت البعثة المتكاملة وجود اثنين من المقابر الجماعية، وكذلك مقابر فردية، في النفيس، تضم جثث أفراد تردد أنهم قتلوا أثناء اشتباكات وقعت في المنطقة. وتقوم البعثة بالتحقق من حالة القتلى وهوياتهم، وكذلك الظروف التي أفضت إلى عمليات القتل هذه.

٤٥ - وألقت السلطات المالية القبض على ١١٦ شخصا بتهم تتعلق بالإرهاب، منهم ١٠٦ أشخاص أفرج عنهم، بمن فيهم خمسة فتيان وامرأتان. ومن بين المحتجزين البالغ عددهم ١١٦ شخصا، ادعى ٢٢ شخصا أنهم تعرضوا لسوء المعاملة، بينما احتجز الدرك ٦٠ شخصا دون أمر بإلقاء القبض عليهم. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، كان ٢٣٩ شخصا معتقلين بتهمة الإرهاب، بما في ذلك خمسة فتيان، لا يزالون رهن الاحتجاز في مؤسسات حكومية. واحتجزت تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف ما لا يقل عن ٧٠ فردا (منهم ٣٧ لأسباب تتعلق بالنزاع، و ٣٣ لأسباب تتعلق بإنفاذ القانون) في مناطق خاضعة لسيطرتهما. وبلغ مجموع الأشخاص الذين ظلوا محتجزين لدى الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق ما لا يقل عن ٢١ مدنيا و ٤٣ من مقاتلي الجماعات المسلحة الموقِّعة المعارضة، منهم من اعتُقل خلال فترات مشمولة بالتقارير السابقة.

٤٦ - واستمرت البعثة المتكاملة في مساعدة الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة. وفي آب/أغسطس، تقاسمت البعثة المتكاملة ١٥١ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تم التحقق منها في عام ٢٠١٧ مع وزارة العدل من أجل استعراضها ومتابعتها. وأنشأت البعثة المتكاملة آلية تقاسم مماثلة مع رئيس أركان القوات المسلحة المالية لمعالجة الحالات التي يزعم أنها تنطوي على القوات المسلحة المالية. ورصدت البعثة المتكاملة محاكمة مفوض الشرطة السابق الذي أعلن نفسه مفوضا للشرطة الإسلامية لحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في غاو، التي بدأت جلساتها في ١٨ آب/أغسطس، عن جرائم مرتكبة في شمال مالي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وفي ٢١ آب/أغسطس، حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات لحيازة أسلحة حربية بصورة غير مشروعة والتآمر الإجرامي والاعتداء المشدد والإخلال بالأمن القومي.

٤٧ - واستمرت البعثة المتكاملة في إذكاء الوعي في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية بشأن مبادئ حقوق الإنسان. ودربت البعثة ٤٥ فردا من القوات المسلحة المالية موفدين إلى موبتي على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي إطار الدورات التدريبية التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، نفذت البعثة المتكاملة أنشطة من أجل توعية ١٨١ عنصرا تابعا للقوات المسلحة المالية في كوليكورو. وفي تموز/يوليه، نظمت البعثة المتكاملة مؤتمرا لمدة يومين، حضره ١٣ عضوا في السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية، و٣٥ من كبار ضباط قوات الدفاع والأمن المالية، بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

٤٨ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. واعتبارا من ١١ أيلول/سبتمبر، قدم ١ ٥٨٥ فردا إفادات إلى اللجنة، ليصل مجموعها إلى ٥ ٣٠٣ افادات في عام ٢٠١٧.

٤٩- وخلال النصف الأول من السنة (كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧)، سجل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني ١ ٣٦٨ حالة من حالات العنف الجنساني. ومن أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، واصلت البعثة المتكاملة إشراك أطراف النزاع في التزامات ملموسة من خلال مواصلة أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية. وفي ٧ تموز/يوليه، وقعت التنسيقية بيانا انفراديا في كيدال لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، الذي أدرجت بسببه في تقاريري عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وبالمثل، واصلت البعثة المتكاملة توفير بناء القدرات للائتلاف لتنفيذ بيانه الموقع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٥٠ - وخلال الاشتباكات التي وقعت في آب/أغسطس في كيدال بين التنسيقية والائتلاف، تأكد أن الائتلاف قد جند تسعة أطفال. وقد اعتقلتهم التنسيقية، ثم تم تسليمهم إلى البعثة المتكاملة واليونيسيف لرعايتهم مؤقتا ريثما تم اقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم في ١١ آب/أغسطس. ووثقت سبع إصابات في صفوف الأطفال نتيجة لحوادث تبادل إطلاق النار ومخاطر المتفجرات في مناطق غاو وكيدال وموبتي.

## خامسا - الحالة الإنسانية

٥١ - لا تزال البيئة الأمنية المتدهورة في مالي تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية المتردية. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية مستمرة بالنظر إلى محدودية وجود سلطة الدولة وغياب مكاسب التنمية المستدامة

في وسط وشمال مالي. ولذلك، لا تزال الجهات الإنسانية الفاعلة تؤدي دورا أساسيا في تلبية الاحتياجات الأساسية للضعفاء.

٥٢ - ولا تزال عمليات التشرد تحدث بانتظام بسبب اندلاع العنف في منطقتي كيدال وميناكا، والعنف بين المجتمعات المحلية في منطقة موبتي، وزيادة عدد المشردين داخليا من حوالي ٠٠٠ ٥٢ شخص في أيار/مايو إلى نحو ٠٠٠ ٥٥ شخص. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تشرد أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص حديثا. وتناقص عدد اللاجئين الماليين المقيمين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر من حوالي ٥٠٠ ١٤١ لاجئ إلى ٩٠٠ ١٤٠ لاجئ تقريبا.

٥٣ - وفي إطار خطة الاستجابة الوطنية التي تقودها الحكومة إزاء انعدام الأمن الغذائي خلال موسم الجفاف، قدمت الأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء مساعدات غذائية موسمية إلى ٥٠٠ ٢٦٧ شخص من أصل ٠٠٠ ٦٠١ شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من الأزمات. وقدمت الأمم المتحدة أيضا المساعدة الغذائية والتغذوية الطارئة للأشخاص المشردين حديثا.

٥٤ - ومنذ صدور التقرير السابق، ظل العدد الإجمالي للمدارس المغلقة ٥٠٠ مدرسة، مما أسفر عن تسرب ٠٠٠ ١٥٠ طفل من المدارس في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وسيغو وتمبكتو. ويعزى إغلاق المدارس أساسا إلى انعدام الأمن والتهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال التعليم.

٥٥ - وسُجل ما مجموعه ٤٣ من الحوادث الأمنية ذات الصلة بالجريمة في أغلبها، وهي الحوادث التي تمس الجهات الفاعلة الإنسانية، ومنها على سبيل المثال الهجمات المباشرة أو اقتحام مجمعات المساعدة الإنسانية أو سرقة المركبات، مقارنة بـ ٢٧ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٢١ آب/أغسطس، تعرضت سيارة تخص إحدى وكالات الأمم المتحدة أثناء سيرها في مدينة تمبكتو لهجوم مسلحين مجهولين، مما أدى إلى إصابة اثنين من موظفي الأمم المتحدة. وقُتل عاملان بمنظمة غير حكومية وأصيب سبعة آخرون في حوادث منفصلة. وبالإضافة إلى ذلك، منعت الجماعات المسلحة مؤقتا وصول المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المناطق الشمالية، بما في ذلك المساعدات الغذائية المقدمة إلى بعض المناطق في منطقتي كيدال وميناكا. ولا يزال وجود المتفجرات الخطرة التي تستهدف القوات المسلحة في المجالات الرئيسية للتدخل الإنساني يهدد فرص الوصول إلى السكان المتضررين. وفي تطور جديد، يتعرض العاملون في المجال الإنساني للهجوم المباشر من رجال مسلحين داخل حدود المدن.

٥٦ - ولا يزال تمويل الأنشطة الإنسانية غير كاف لتلبية الاحتياجات الراهنة وتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح. واستعرضت في آب/أغسطس احتياجات ميزانية خطة الاستجابة الإنسانية عام ٢٠١٧، التي تنص على تقديم المساعدة إلى ١,٥٦ مليون شخص، من أجل إدراج الاحتياجات المتزايدة المتصلة بانعدام الأمن الغذائي خلال موسم الجفاف. وقد ازدادت الاحتياجات من التمويل من ٢٩٣ مليون دولار إلى ٣٠٤,٧ مليون دولار، ولم يُتسلم منها سوى نسبة ٢٦,٣ في المائة حتى ١١ أيلول/سبتمبر.

## سادسا - التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٥٧ - في حين نجحت مالي في الحفاظ على النمو الاقتصادي وخفض التضخم، لا تزال غالبية السكان تعيش تحت مستوى خط الفقر. ومدد صندوق النقد الدولي برنامجه المالي الوطني البالغة قيمته

٤٣,٩٦ مليون دولار حتى تموز/يوليه ٢٠١٨. بيد أن حالة انعدام الأمن السائدة لا تزال تقوض سيادةَ القانون وتوفيرَ الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في شمال مالي وفي أجزاء من وسطها.

٥٨ - وعقدت الحكومة حلقة عمل في باماكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه من أجل مواصلة تحديد الاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية. وتضمنت حلقة العمل دعوة إلى إجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن إنشاء صندوق للتنمية المستدامة وإلى تقديم وزارة الاقتصاد والمالية تقارير عن حالة التبرعات الواردة عملا بتوصيات المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عُقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٥٩ - وقدم فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة الدعمَ لتوطيد السلام من خلال مجموعة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتمشى مع الأهداف الإنمائية للحكومة. وعزز برنامجُ الأغذية العالمي الحمايةَ الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة، ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة التعليمَ المدرسي للأطفال، وبخاصة الفتيات، وعَمِل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير خدمات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ ٣٤ مشروعا سريع الأثر لتعزيز قدرة الدولة وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في شمال البلد ووسطه. وشمل ذلك دورات تدريبية على الإجراءات الإدارية والقانونية للمسؤولين الحكوميين المحليين في تاوديني وتمبكتو وغاو وكيدال وموبتي وميناكا، وتوفير المعدات والمواد المكتبية لوكالات التنمية الإقليمية في غاو وموبتي. واستخدمت المشاريع أيضا لتوفير فرص الحصول على المياه المأمونة لنحو ٣ ٠٠٠ شخص في مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي؛ والتعليم لما عدده ٦١٠ أطفال في منطقتي تاوديني وغاو؛ والرعاية الصحية لما عدده ١٧ ٩٤٠ شخصا في المناطق النائية في منطقتي كيدال وموبتي.

٦٠ - وفي ٥ تموز/يوليه، اختارت اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام الحوكمة والنزاع ما بين الطوائف باعتبارهما المسألتين ذواتي الأولوية في مرحلة مشروعها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ وأضافت منطقتي سيغو وموبتي إلى مناطق الأنشطة الخاصة بها.

## سابعا - تنفيذ الولاية والتخطيط للمرحلة الانتقالية

٦١ - شرعت البعثة في وضع خطة استراتيجية على نطاق البعثة تشمل اتباع نهج تدريجي في تنفيذ الولاية، واستراتيجية للمرحلة الانتقالية، واستراتيجية للخروج. وتشمل الاعتبارات الرئيسية تحديد أولويات المهام الأساسية المنوطة بالبعثة وتسلسلها، مع مراعاة الحقائق المستجدة على أرض الواقع، مع ضمان أن تكون العملية شاملة وشفافة وأن تستند إلى أفضل الممارسات، فضلا عن تحقيق المزيد من التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري وتسليم المهام المحددة إليه. وبالنظر إلى القيود المفروضة على الميزانية، تنظر البعثة أيضا في أفضل السبل لتسخير التزامات الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة، التي يجب أن تشارك مشاركةً كاملة في عملية السلام.

## ثامنا – قدرات البعثة

### ألف – القدرات العسكرية

٦٢ – يضم قوام القوة المتمثل في ٢٨٩ ١٣ من الأفراد العسكريين ٤٠ مراقبا عسكريا و ٤٨٦ من ضباط ضابط الأركان و ٧٦٣ ١٢ فردا من أفراد الوحدات. وحتى ١١ أيلول/سبتمبر، تم نشر ٢٧٣ ١١ فردا، أو ما نسبته ٨٥ في المائة من القوام المأذون به. وتمثل النساء نسبة ٢,٢ في المائة من الأفراد العسكريين.

٦٣ – وحدد استعراضٌ تقني أجراه مكتب الشؤون العسكرية في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ تموز/يوليه سلسلة من التدابير الكفيلة بزيادة قوام القوات العاملة من خلال إعادة تنظيم الوحدات، واستعراض قدرات القيادة والتحكم، والتغطية الطبية، وخفض عدد المعسكرات، مما يقلل الاحتياجات من الحراسة الثابتة. وتتطلع البعثة إلى تحسين جمع المعلومات الاستخبارية عن طريق نشر القدرات في مجال الاستطلاع على مستويي القطاعات والكتائب.

٦٤ – وفي حين لم يحرز أي تقدم يذكر بشأن تشكيل القوات، اتُّخذت خطوات مهمة تمهيدا لنشر الأصول الرئيسية الرامية إلى تحسين تنقل القوة، وقدراتها في مجال التدخل والردع. ووصلت الفرقة المتقدمة لقوة الرد السريع إلى موبتي في ١٠ آب/أغسطس، في حين من المقرر أن يتم نشر الجزء الرئيسي منها ومفرزة الطائرات العمودية في وقت لاحق من هذا العام. ووصلت فرقة تعنى بالبناء إلى غاو في حزيران/يونيه لبدء تشييد المعسكرات التي ستستوعب سرية قتالية لحماية القوافل، ومن المقرر أن تنجز أعمالها في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المقرر نشر ما لا يقل عن سريتين قتاليتين أخريين لحماية القوافل في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وأحرِز تقدم في توفير التعهدات المالية لسرية تعنى بالتخلص من الذخائر المتفجرة، وسرية للقوات الخاصة، ووحدات لدعم المطار، ووحدات الطائرات العمودية المسلحة والعسكرية المتعددة الأغراض. وظل نقصُ ناقلات الأفراد المدرعة عقبة رئيسية أمام عمليات البعثة، وفي الوقت نفسه أحرزت بعض البلدان المساهمة بقوات تقدما في خفض النقص لديها. ولا تزال البعثة في حاجة إلى سرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لكيدال. ولا يزال أيضا عدم كفاية المعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي في بعض وحدات المشاة يشكل مصدر قلق. وأدى الافتقار إلى العتاد الجوي إلى إضعاف استجابة البعثة في جميع أنحاء المنطقة المسؤولة عنها، بما في ذلك دعما لولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. ولم يكن هناك سوى ثلاث من أصل سبع وحدات للطائرات العمودية، أو ست من أصل تسع طائرات عمودية هجومية وأربع طائرات من أصل أربع عشرة طائرة عمودية متوسطة للأغراض العامة تم نشرها أو دخولها طور التشغيل. ولم تتمكن وحدة الطائرات العمودية المتوسطة للأغراض العامة المنتشرة في كيدال، التي أصيبت بأضرار في الهجوم الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من استئناف العمليات، ومن المقرر إعادتها إلى الوطن بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولم تتمكن وحدة النقل الجوي العسكرية الثابتة الجناحين الموجودة في غاو، التي أصيبت بأضرار في الهجوم الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من استئناف العمليات وستتم إعادتها إلى الوطن. ونشرت البعثة موارد النقل الجوي التجاري لتلبية احتياجات الدعم في كل موقع. وللأسف، فقدت البعثة طائرة عمودية هجومية وأفراد طاقمها في حادث تحطم وقع في ٢٦ تموز/يوليه.

**القوات الفرنسية**

٦٥ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، واصلت القوات الفرنسية التدخل لدعم البعثة في حدود قدراتها ومناطق انتشارها.

## باء - الشرطة

٦٦ - يتألف الحد الأقصى لأفراد الشرطة البالغ ١ ٩٢٠ فردا من ٣٤٥ من فرادى ضباط الشرطة و ١ ٥٧٥ من أفراد الشرطة المشكَّلة. وحتى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تم نشر ١ ٦٨٥ فردا، أو ما نسبته ٨٨ في المائة من القوام المأذون به، ويشكل فرادى ضباط الشرطة ٨٤ في المائة منهم (١٧ في المائة منهم من النساء)، ويشكل أفراد وحدات الشرطة المشكلة ٧٤ في المائة (٤ في المائة منهم من النساء). ولا تزال شرطة البعثة تحتاج إلى ١٢ ناقلة أفراد مدرعة إضافية لوحدات الشرطة المشكلة وست سيارات مصفحة لفرادى ضباط الشرطة، فضلا عن ٤٥ فردا من فرادى ضباط الشرطة ذوي الخبرة المتخصصة في مجالات منها الأدلة الجنائية، والتحقيقات، وقدرة الشرطة النهرية، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة الخطيرة، والاتجار بالمخدرات.

## جيم - الموظفون المدنيون

٦٧ - حتى ١١ أيلول/سبتمبر، تم نشر ٧٩ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بمن فيهم ٨٠ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٧٧ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٧٩ في المائة من الموظفين الوطنيين. وتشغل المرأة نسبة ٢٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٢ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية.

## دال - تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٦٨ - أنجز العمل في معسكر موبتي لقوة الرد السريع في ١١ آب/أغسطس وشغلته الفرقة المتقدمة. ويجري حاليا تشييد معسكر موبتي الكبير المتكامل، ومن المقرر إنجازه في شباط/فبراير ٢٠١٨. وبدأت الأعمال الرامية إلى تحسين مدرج مطار غاو ومن المقرر أن تنجز في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٦٩ - ووضع نموذج أولي لتوفير الحماية العلوية لأماكن نوم الموظفين العاملين في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وتم تجريبه في آب/أغسطس. وأنجزت المخططات المنقحة للمساكن في تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي ومن المقرر بدء العمل في الربع المقبل. ويجري حاليا إعادة تصميم مخططات معسكرات تمبكتو وتيساليت وغاو وكيدال وموبتي. ومن المتوقع إنجاز التحسينات على أعمال الدفاع في جميع معسكرات البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتشمل هذه الأعمال تركيب البوابات الدوارة وذات المصدَّات في ميناكا، وإجراء تحسينات على الخنادق والمصدات حول معسكر كيدال، وتشييد مخابئ جديدة في تمبكتو، وإجراء تعزيزات للبوابات الرئيسية، وإنشاء الخنادق والمصدات حول المخيم الكبير في غاو، وتشييد الخنادق والمصدَّات حول المخيم الجديد في موبتي.

٧٠ - وتم تسليم برجين مصفحين قابلين للنقل لمراقبة الحركة الجوية إلى غاو وإلى كيدال، وذلك باستخدام طريق القوافل كوتونو - نيامي - غاو. ونقلت وحدة الشرطة المشكلة التوغولية المعدات

المملوكة لوحداتها من نيامي إلى أنسونغو لنشرها في ميناكا. وفي الفترة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، نُقلت ٤٤ حاوية من المعدات المملوكة للوحدات الصينية إلى غاو على طول هذه الطريق.

## هاء – البيئة

٧١ – وضعت البعثة اللمسات الأخيرة على خطة العمل البيئية الخاصة بها على نطاق البعثة. وأُنشئت لجان بيئية إقليمية وحُددت جهات اتصال بشأن النفايات/البيئة في كل معسكر للقوات العسكرية وقوات الشرطة من أجل دعم نظام الإدارة البيئية في البعثة. وأُدرجت دورة للتوعية البيئية في التدريب التمهيدي الإلزامي للبعثة.

## تاسعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٢ – تم استعراض تقييم الأهمية الحيوية للبرنامج وتحديثه في آب/أغسطس ٢٠١٧. واتخذت البعثة تدابير لتعزيز قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها من خلال إنشاء شبكة آمنة خاصة بالبعثة. وأُنجزت عملية دمج فرع المخابرات في مقر القوة بالوحدة السابقة للتجميع المركزي لكل مصادر المعلومات.

٧٣ – واتخذت البعثة خطوات رئيسية لتحسين هياكلها الأساسية الأمنية، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٦٩. ولدى البعثة حاليا نظم للاستشعار والإنذار نشرت في تمبكتو وغاو وكيدال. ويجري وضع خطط لتركيب نظم مماثلة في مواقع أخرى. وقد أظهر الهجوم الذي وقع في ٨ حزيران/يونيه بإطلاق النيران غير المباشرة على معسكر البعثة في كيدال قيمة نظم الاستشعار والإنذار التي مكنت الموظفين من البحث عن مأوى في المخابئ عندما انفجرت قذائف عديدة داخل المخيم. ولحق ببعض هذه المعدات أضرار جسيمة خلال الهجمات التي وقعت في تمبكتو وكيدال، مما حفز على النقل المؤقت للموظفين غير الأساسيين. كما تم تعزيز أمن مباني الأمم المتحدة وموظفيها بواسطة الدوريات والحراسة الإضافية فضلا عن نشر قوات الرد السريع. وجرى أيضا وضع الصيغة النهائية لخطط الدفاع المتكاملة للمناطق ولباماكو.

٧٤ – وردا على التهديدات غير النمطية التي واجهتها القوافل اللوجستية للبعثة، واصلت البعثة تقديم التدريب لـ ٣٧٠ فردا من أفراد البعثة العسكريين في مجال تحديد تهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف منها، وأجرت دورةً تدريبية لقادة القوافل شارك فيها ٤٣ موظفا تناولت قيادة هذه العمليات في بيئة تهديدات غير نمطية.

٧٥ – وظلت قدرة البعثة على تنفيذ الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين بسرعة مقيدةً بسبب النقص في الطائرات العمودية الهجومية العسكرية والمتعددة الأغراض القادرة على تنفيذ عمليات ليلية في منطقتي كيدال وموبتي، مما حد من قدرة الطائرات العمودية المدنية المتخصصة للإجلاء الطبي الجوي وأفرقته في الحالات القتالية. وزادت البعثة عدد الطائرات العمودية المدنية من طراز MI-8 في تمبكتو للمحافظة على التغطية الكاملة في مجال إجلاء المصابين/الإجلاء الطبي. وتمركزت إحدى طائرات MI-8 في ميناكا لتزويد البعثة بالقدرة على الإجلاء الفوري في المنطقة.

## عاشرا – السلوك والانضباط

٧٦ – بالإضافة إلى اثنين من الادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين وردا في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦، وكلاهما بانتظار التحقيق مع البلد المعني من البلدان المساهمة بقوات، ورد ادعاء ثالث في آب/أغسطس بانتظار التحقيق كذلك. وواصلت البعثة المتكاملة الاضطلاع بأنشطتها الوقائية، بما في ذلك أنشطة التدريب والإعلام والتوعية الرامية إلى إطلاع السكان المحليين على معايير السلوك في الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التهاون إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

## حادي عشر – الملاحظات

٧٧ – يساورني بالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة في مالي، ولا سيما استئناف الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة الموقعة، والاضطرابات السياسية المحيطة بالاستفتاء الدستوري. وهذه التطورات دليل على التصدعات العميقة الجذور في مجتمع مالي التي تلزم معالجتها من أجل تحقيق زخم جديد في عملية السلام. وللأسف، لم يحرز أي تقدم تقريبا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبما أن البلد على مشارف فترة انتخابية مكثفة تتوج بالانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٨، فإن الدعم الثابت لعملية السلام من جانب الأطراف الموقعة والتزامها الراسخ بذلك شرط مسبق للحيلولة دون الانزلاق في حلقة مفرغة من العنف والفوضى، مما يعرض مستقبل مالي والفرص المتاحة لها في تحقيق السلام الدائم للخطر.

٧٨ – إن المكاسب التي تحققت في عملية السلام قد تضمحل بسهولة إن لم يتم ترسيخها سريعا. ومن شأن عدم إحراز تقدم في تفعيل دور السلطات المؤقتة وإنشاء آليات تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو أن يعطي رسالة خاطئة. فالتقدم الذي تحقق بشأن الإصلاحات المؤسسية لم يكن كافيا لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق، مثل الإصلاح الشامل لقطاع الأمن أو اعتماد دستور منقح. وبالتالي، فإن عامل الوقت يكتسي الآن أهمية أساسية.

٧٩ – ولقد أدى استئناف الأعمال العدائية إلى تفاقم المخاطر الأمنية في شمال مالي. وبالرغم من أنني أرحب بالتوقيع على اتفاق بالتوصل إلى هدنة، إلا أنه يجب على الجماعات المسلحة أن تبرهن الآن على أنها لا تزال ثابتة حقا في التزامها بعملية السلام وإعادة بسط سلطة الدولة والإدارات. وأدعو هذه الجماعات ليس فقط إلى احترام وقف الأعمال العدائية بصورة نهائية، وإنما أيضا إلى الإسهام على نحو استباقي في تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق. ويجب أن يتضمن التزامها تقديم الصيغة النهائية التي أعدتها لقوائم المرشحين لعمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يتيح إمكانية بدء هذه العمليات بصورة جدية، وإلا فستبقى مسألة تحقيق الاستقرار وبناء السلام في شمال مالي بعيدة المنال، وستظل الفئات السكانية الأشد ضعفا تفتقر إلى الفوائد المرجوة من السلام الذي طال انتظاره. وفي هذا الصدد، أحيط علما باتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، وسوف أجري الترتيبات اللازمة لدعم لجنة الجزاءات المنشأة حديثا والتعجيل بتشكيل فريق الخبراء ولضمان التعاون الوثيق مع البعثة المتكاملة.

٨٠ – وأرحب بقرار الرئيس كيتا التمسك بالاستفتاء الدستوري لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية والحيلولة دون التصاعد المتزايد للاحتجاجات. ومن مسؤولية الحكومة أن تحدد بسرعة الوسائل المعتمدة لعملية مراجعة دستورية جديدة تكون شاملة للجميع وقائمة على المشاركة قدر الإمكان. ولا يمكن أن تنجح عملية السلام إلا إذا تولى الماليون زمام الأمور بشكل كامل وتحملوا المسؤولية التامة عن ذلك. وفي

هذا الصدد، تبقى مسألة إشراك المرأة في هذه العملية ضرورية. وينبغي أن تستخدم الأطراف المالية مصفوفة النقاط المرجعية المعتمدة بين الحكومة والبعثة المتكاملة لضمان قدر أكبر من المساءلة والتحكم بزمام الأمور. وأدعو الأطراف الموقِّعة على تعزيز التزامها، وأيضا الأحزاب المعارضة على إبداء الحكمة ووحدة الهدف، في الوقت الذي تحتاج فيه الحكومة إلى الاضطلاع بدورها الفريد في قيادة عملية السلام.

٨١ - ومما يبعث على الانزعاج حالات التأخير التي تعتري نشر وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وانخفاض عدد المسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء شمال مالي ووسطها. وإنني أشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد الحوادث الأمنية من جانب العناصر المسلحة والجماعات المسلحة المتطرفة في جميع أنحاء وسط مالي، ولا سيما في منطقتي موبتي وسيغو. ومما يثير القلق أيضا في هذا الشأن ظهور جماعات الدفاع الأهلية للتصدي للتهديدات الأمنية التي لم تتم معالجتها، لا سيما في المناطق النائية. ويرجح أن تؤجج هذه الحالة مزيدا من العنف وتعمق الانقسامات القائمة بين المجتمعات المحلية. ولذلك، فإنني أدعو الحكومة إلى تعزيز وجود الإدارة المدنية وقوات الدفاع والأمن في هذه المناطق، والتصدي بفعالية لانعدام الأمن المتزايد، مع مراعاة الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان. والبعثة المتكاملة ملتزمة بتعزيز الدعم الذي تقدمه إلى قوات الدفاع والأمن المالية وسيكون التوقيع على مذكرة تفاهم مع القوات المسلحة المالية خطوة هامة نحو توطيد هذا الدعم.

٨٢ - إن الحالة في شمال مالي ووسطها تتطلب ما هو أكثر من التدابير الأمنية وحدها. فمن أجل التصدي بفعالية للتحديات المعقدة وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في هذه المناطق، ثمة حاجة إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل العدالة، والتنمية، والأمن، والتعليم، وإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب الساخطين والشباب عموما. وفي هذا الصدد، تظل البعثة المتكاملة ملتزمة بدعم استراتيجية الحكومة المتعددة الأبعاد للمناطق الوسطى بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية.

٨٣ - وفي الوقت نفسه، فإن ما تم مؤخرا من نشر قوة الرد السريع التابعة للبعثة المتكاملة يشكل تطورا مشجعا. فالنشر الكامل لهذه القوة يعزز بشكل أفضل قدرات البعثة على التنقل والردع. وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها لاستكمال تشكيل القوات، من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض التقني العسكري الأخير ومساعدة البعثة على استعمال كامل قدراتها التشغيلية.

٨٤ - وتلتزم أيضا البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري بمواصلة دعم توطيد السلام وجني ثمار السلام من خلال مجموعة من المبادرات الاجتماعية-الاقتصادية، بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية للحكومة. ويؤدي وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية دورا حيويا في دعم سلطات مالي. وأحث الحكومة على اعتماد هذه الاستراتيجية دون تأخير، وأدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته. ٨٥ - ويساورني القلق إزاء انعدام الأمن بأبعاده العابرة للحدود في مالي والتهديد المتزايد الذي تشكله الجماعات الإرهابية بالنسبة للبلدان المجاورة، ومنها بوركينا فاسو والنيجر. وإنني أدين بأشد العبارات الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها هذه الجماعات. وأرحب بتعزيز تولي زمام المبادرات فيما يتعلق بالسلام والأمن على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى نشر قوة مشتركة تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الأمر الذي يمكن أيضا أن يسهم في تهيئة بيئة مؤاتية تمكن البعثة المتكاملة من تنفيذ ولايتها تنفيذا تاما. إن نجاح هذه القوة المشتركة، فضلا عن نجاح البعثة المتكاملة، إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في عملية السلام في مالي. وإنني أناشد المجتمع الدولي دعم هذا المسعى الإقليمي، وذلك بتقديم دعم يمكن التنبؤ به على المستويين المالي واللوجستي.

٨٦ - ويقوض انعدام الأمن السائد سيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية، لا سيما في الشمال وفي بعض الأماكن في الوسط. وشيئا فشيئا تتضاءل الفرص السانحة أمام الحكومة لتوفير الفوائد المرجوة من سلام طال انتظاره. ولا تزال الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. ويساورني بالغ القلق إزاء العدد الكبير من المدارس التي لا تزال مغلقة في المناطق المتضررة من الأزمات. وأدعو الشركاء الدوليين إلى التبرع بسخاء لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل، من أجل تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا.

٨٧ - وإنني أثني على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمواصلتها دعم الحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان المحتاجين في خضم الهجمات المتزايدة التي يتعرض لها أفرادها. وتشكل هذه الهجمات جرائم حرب، وأدعو جميع الأطراف إلى الإسهام في إيجاد حيز إنساني آمن. ويظل ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق من المهام الأساسية للبعثة.

٨٨ - ولا أزال أشعر بالقلق جراء الادعاءات العديدة بشأن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما في منطقتي كيدال وموبتي. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى سلطات مالي في جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. ويتيح إنشاء لجنة التحقيق الدولية فرصة لتعزيز إمكانية تحقيق العدالة للعديد من الضحايا والأسر المتضررين من النزاع.

٨٩ - وتتعهد البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري بمواصلة دعم توطيد السلام وتوفير الفوائد المرجوة من السلام من خلال مجموعة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتمشى مع الأولويات الإنمائية للحكومة. ويكتسي وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية أهمية حيوية لدعم سلطات مالي. وأحث الحكومة على اعتماد هذه الاستراتيجية دون تأخير، وأدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته.

٩٠ - وأشعر بعميق الحزن إزاء الخسائر الكبيرة في الأرواح التي سقطت في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية وأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تعازيَ القلبية لشعب وحكومة مالي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة المتكاملة، وأسر الضحايا المفجوعة. ويجب بذل كل جهد لتحسين سلامة وأمن أفراد البعثة المتكاملة، بطرق منها إرساء القدرات في مجالي الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين تفعيلها بشكل كامل.

٩١ - وأخيراً أود أن أعرب عن تقديري للمثل الخاص، محمد صالح النظيف، لما يبذله من جهود دؤوبة وما يبديه من تفان. كما أود أن أشيد بشكل خاص بالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لالتزامهم المتواصل بتحقيق السلام في مالي على الرغم من الظروف الصعبة للغاية. وأثني على أعضاء فريق الوساطة الدولي لدعمهم المستمر للأطراف المالية، وأشجع الجزائر، بوصفها الوسيط الرئيسي، على دعم الزخم المتجدد في تنفيذ الاتفاق من خلال لجنة متابعة الاتفاق. وأعرب عن امتناني للشركاء المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك للمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، لمساهماتهم الهامة في دعم تحقيق السلام والاستقرار في مالي.

# المرفق الأول

## معايير متابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

[الأصل: بالفرنسية]

| *الأهداف* | *مؤشرات التقدّم* | *حالة التنفيذ* | *تاريخ الاستحقاق* | *ملاحظات* |
|---|---|---|---|---|
| **١ - المسائل السياسية والمؤسسية** | | | | |
| أُحرز تقدم كبير في تنفيذ البنية المؤسسية التي تهدف إلى ضمان مشاركة جميع المواطنين الماليين وإدماجهم والسماح باستعادة سلطة الدولة على كامل أراضيها | | | | |
| ١-١ إنشاء بنية مؤسسية تستند إلى مبدأ الإدارة الحرة، وإلى تمثيل أوسع نطاقا للسكان في المؤسسات الوطنية | ١-١-١قيام الإدارات المؤقتة المسؤولة عن إدارة البلديات والمقاطعات والمناطق في الشمال بعملها | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | إكمال التنصيب الفعلي للسلطات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ |
| | ١-١-٢ إنشاء حكومة مالي لجماعات إقليمية ذات أجهزة منتخبة عن طريق الاقتراع العام، وتخويلها سلطات واسعة، بتعديل القانون ٩٣-٠٠٨ المتعلق بالإدارة الحرة والقانون ٢٠١٢-٠٠٦ المتعلّق بالتنظيم الإداري للأراضي | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | تمت صياغة النصوص؛ وهي في انتظار الموافقة عليها |
| | ١-١-٣ إنشاء الحكومة لجمعية إقليمية منتخبة انتخابا عاما مباشرا في كل إقليم، مما يضمن نقل الاختصاصات والموارد | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | اعتُمد القانون الانتخابي الجديد؛ وجارٍ وضع القانون المتعلّق بالجماعات الإقليمية |
| ١-٢ تحديد اختصاصات الجماعات الإقليمية من خلال تحديد مهام ومسؤوليات كل من الدولة والجماعات الإقليمية تحديدا أدق | ١-٢-١ ضمان الحكومة قدرة كل منطقة على إنشاء المرافق الجماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وإدارتها | أُنجز | | |
| | ١-٢-٢ وضع كل منطقة لخطة وبرنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضطلاعها بمسؤولية تنمية إقليمها | أُنجز | | |
| | ١-٢-٣ تَولّي كل منطقة وضع وتنفيذ نظام ضريبي يتلاءم مع بنيتها الاقتصادية وأهدافها الإنمائية ويتفق مع التشريعات الحالية | لم يُنجز | | |
| **٢ - مسائل الدفاع والأمن** | | | | |
| تشكيل قوات دفاع وأمن شاملة تؤدي مهامها تدريجيا، وتخضع للمساءلة أمام المواطنين وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بهدف تمتين التماسك الاجتماعي والإسهام في تعزيز الأمن الإقليمي. | | | | |
| ٢-١ تنفيذ إصلاحات قطاعي الأمن والدفاع | ٢-١-١ اعتماد مراسيم تحدد تكوين ومهام وطرق عمل كل من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن | أُنجز | | اعتماد المراسيم على مستوى مجلس الوزراء. |
| | ٢-١-٢ إنشاء اللجنة الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن على نحو جامع وبدء عملها | أُنجز | | تؤدي اللجنتان عملهما حاليا وكذلك المجلس |
| | ٢-١-٣ قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن ببلورة رؤية وطنية جديدة للدفاع والأمن تراعي العوامل المحلية والوطنية والدولية الهامة | قيد التنفيذ | | يُتوقّع إتمام إنجازه |

| الأهداف | مؤشرات التقدّم | حالة التنفيذ | تاريخ الاستحقاق | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ٢-٢ تنفيذ برنامج تجميع المقاتلين وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمشيا مع المبادئ التوجيهية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي ووفقا للمعايير الدولية | ٢-٢-١ بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والشركاء الآخرين، تضع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجاً وطنيا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تجميع المقاتلين المسلحين | أُنجز | | تمت المصادقة على هذا البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ |
| | ٢-٢-٢ وضع لجنة الإدماج لبرنامج دعم يحدّد التدابير اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع أخذ المسائل المشتركة (المساواة بين المرأة والرجل وحقوق الإنسان وحماية المدنيين) في الحسبان | قيد التنفيذ | النصف الأول من عام ٢٠١٧ | إعداد الخطوط العريضة لمعايير الإدماج والحصص في الجوانب التقنية لكي تصادق عليها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج |
| ٢-٣ إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وإعادة نشرها تدريجيا على جميع الأراضي الوطنية | ٢-٣-١ قيام اللجنة التقنية المعنية بالأمن وآلية تنسيق العمليات بتقديم خطة لتنفيذ الترتيبات الأمنية في الشمال تتوخى نشر دوريات مختلطة لتأمين عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج | أُنجز | | |
| | ٢-٣-٢ اضطلاع الوحدات المشتركة المؤلّفة من مقاتلين من الأطراف الموقّعة ومن قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك الوحدات الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب، بعملها وقيامها بدوريات مختلطة، تحت رعاية آلية تنسيق العمليات، مما يسهم في استعادة الأمن | قيد التنفيذ | النصف الأول من عام ٢٠١٧ | – إنشاء كتيبة آلية تنسيق العمليات في غاو؛ لكن بسبب افتقارها للأسلحة الثقيلة، لا تعمل بكامل طاقتها<br>– مواصلة البعثة المتكاملة لعملية إعادة تأهيل وتجهيز معسكرات آلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو |
| | ٢-٣-٣ تفعيل إعادة النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في جميع أنحاء مالي وتكفُّلها بحماية الأمن والنظام العام | قيد التنفيذ | | التخطيط جارٍ |

**٣ – المساعدة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية**

إنشاء الهياكل والآليات الرامية إلى تحقيق تنمية محلية تشاركية مستدامة وشاملة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٣-١ تهيئة الظروف المناسبة لتيسير عودة جميع المشردين واللاجئين وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا؛ وإفادة السكان من مكاسب السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي وتقديم المساعدة الإنسانية | ٣-١-١ إنشاء آليات لرصد المشردين واللاجئين وفقا للصكوك الإقليمية والدولية | قيد التنفيذ | | – تحديد وزارة التضامن والعمل الإنساني لما مجموعه ٣٠ منطقة من مناطق العودة في ٢٠ بلدية ذات أولوية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<br>– في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الثلاثية بين مالي وموريتانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل العودة الطوعية للاجئين الماليين في موريتانيا |
| | ٣-١-٢ تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفا (السكان المحليين والعائدين إلى بيوتهم والمشردين والمعادين إلى أوطانهم) بطريقة محايدة ونزيهة في المناطق المتضررة من الأزمة وتعزيز سبل عيش هذه الفئات وقدرتها على التكيف | قيد التنفيذ | | – في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٧، تنقيح ينطوي على زيادة بنسبة ٤ في المائة في خطة الاستجابة الإنسانية، ليصل المبلغ الجديد إلى ٣٠٤,٧ مليون دولار. وفي ٤ |

| الأهداف | مؤشرات التقدّم | حالة التنفيذ | تاريخ الاستحقاق | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لم يتم تمويل هذه الخطة إلا في حدود ٢٦ في المائة |
| | | | | – مواصلة تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بمظروف تمويل يبلغ ٧ ملايين دولار، في مناطق غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو، تستهدف القطاعات التالية: المأوى والمواد غير الغذائية والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي؛ والتغذية؛ والأمن الغذائي والصحة |
| | | | | – توفير مفوضية شؤون اللاجئين إمدادات الأغذية للعائدين من البالغين والأطفال في مناطق غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو |
| | ٣-١-٣ جني ثمار السلام لصالح السكان بدعم من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي، وفي إطار خطة الطوارئ الإنسانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية بهدف الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الأكثر حرماناً | قيد التنفيذ | | إنشاء محور العمل الإنساني والإنمائي مع مختلف الشركاء التقنيين والماليين، في سبيل إيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الأزمة |
| ٣-٢- تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المحددة الرامية إلى تنمية مناطق مالي الشمالية | ٣-٢-١ إنشاء منطقة تنمية المناطق الشمالية تضم مجلسا استشاريا مشتركا بين المناطق يتألف من ممثلين عن الجمعيات الإقليمية وله استراتيجية إنمائية محددة مناسبة للواقع الاجتماعي والثقافي والجغرافي وللظروف المناخية | قيد التنفيذ | ستُنشأ هيئات إدارة منطقة التنمية بعد إنشاء المجالس الإقليمية الجديدة. | إعداد استراتيجية تنمية المناطق الشمالية في مالي، في حلقة عمل وطنية معقودة ما بين ١٧ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧ |
| | ٣-٢-٢ إنشاء صندوق التنمية المستدامة الذي تموله الموارد المتعهد بها في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين | قيد التنفيذ | ٢٠١٧ | أوصت حلقة العمل المذكورة بتنظيم مشاورات تقنية بشأن صندوق التنمية المستدامة مع الحركات الموقّعة |
| | ٣-٢-٣ إنشاء وكالة للتنمية الإقليمية في كل منطقة تخضع لسلطة رئيس الجمعية الإقليمية، لكفالة الإشراف على الأشغال ومتابعة تنفيذ التزامات الحكومة تجاه المناطق المذكورة | قيد التنفيذ | | لا يمكن الشروع في إحداث وكالات التنمية الإقليمية في منطقتي تاودنيت وميناكا إلا بعد التوقيع على مشروع القانون المتعلق بإنشاء الجماعات الإقليمية في هاتين المنطقتين |
| | ٣-٢-٤ إبرام الاتفاقيات البرنامجية بين الدولة والمناطق من أجل تنفيذ برامج الاستثمار المتعددة السنوات بمشاركة الجماعات الإقليمية المعنية | قيد التنفيذ | ٢٠١٦ | توقيع خطط العقود بين الدولة ومنطقة غاو في تموز/يوليه ٢٠١٧. لكن، في غياب وكالة التنمية الإقليمية، لم يبت بعد في خطط العقود المتعلقة بميناكا وتاودنيت |

| الأهداف | مؤشرات التقدّم | حالة التنفيذ | تاريخ الاستحقاق | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| **٤ - العدالة والمصالحة** | | | | |
| منع الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية، من خلال ضمان الوصول إلى المساعدة القضائية والتشريعية عبر تنفيذ آليات العدالة الانتقالية وتنفيذ إصلاحات عميقة في قطاع العدالة، وفقا للمعايير الدولية | | | | |
| ٤-١ تنظيم مؤتمر للوفاق الوطني بشأن الأسباب الجذرية للنزاع | ٤-١-١ تنظيم مؤتمر شامل للوفاق الوطني يبحث في الأسباب الجذرية للنزاع بدعم من اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق من أجل ضمان تحقيق مصالحة وطنية حقيقية | أُنجز | آذار/مارس ٢٠١٧ | عُقد مؤتمر الوفاق الوطني في الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ |
| | ٤-١-٢ إعداد ميثاق توافقي للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية استنادا إلى نتائج مؤتمر الوفاق الوطني | منفَّذ جزئياً | | في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تسليم الميثاق التوافقي للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية وأيضا تحديد مواقع أراضي مالي إلى رئيس الجمهورية. غير أن تنسيقية الحركات الأزوادية رفضت الميثاق في صيغته الحالية |
| ٤-٢ إنشاء آليات العدالة الانتقالية | ٤-٢-١ قيام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بمهامها وفتح مكاتب إقليمية لها في جميع أنحاء البلد | قيد التنفيذ | | تفعيل سير الأعمال على مستوى ٥ مكاتب إقليمية من أصل ٦<br>تسجيل ٢٦٧ ٥ شهادة من الضحايا والشهود |
| | ٤-٢-٢ إنشاء لجنة تحقيق دولية وقيامها بعملها | قيد التنفيذ | | يوجد النص المتعلق بإنشاء هذه اللجنة رسمياً في طور الإعداد |
| ٤-٣ إصلاح العدالة وتعزيز سيادة القانون بغية تقوية آليات العدالة التقليدية والمساعِدة، وتقريب خدمات الاحتكام إلى القضاء من المتهمين والضحايا؛ ووضع حد للإفلات من العقاب | ٤-٣-١ تعزيز نظام القضاء لكي تكون خدمات الاحتكام إلى القضاء في متناول المتهمين والضحايا | قيد التنفيذ | | عقب تعيين وإعادة انتداب القضاة في جميع أنحاء البلد، يتولى القضاة مهامهم تدريجيا في المناطق الشمالية من البلد. بيد أن الحالة الأمنية تضطر بعضهم إلى العمل خارج مواقعهم مؤقتاً في ولايات قضائية أخرى |
| | ٤-٣-٢ محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وإدانتهم وفقا للمعايير الدولية | قيد التنفيذ | | منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفي سياق آلية تبادل المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ووزارة العدل:<br>- تم تنظيم اجتماعين<br>- تم الإبلاغ عن ١٥١ حالة في المجموع من حالات انتهاك وتجاوز حقوق الإنسان الموثقة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو<br>- تعيين مستشار تقني لدى الأمين العام لوزارة العدل، يكون مسؤولا عن متابعة المساعدة المقدّمة من السلطات القضائية<br>وفي عام ٢٠١٧، جرى النظر في ١٠٢ ملفاً في جلسات المحاكمة، أدين فيها ٤ أشخاص لارتكابهم |

| الأهداف | مؤشرات التقدّم | حالة التنفيذ | تاريخ الاستحقاق | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | جرائم تشكل انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان. |
| | ٤-٣-٣ معاملة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي أو الجنساني، معاملة منصفة أمام القضاء وحصولهم على التعويضات واستفادتهم من تدابير الحماية القضائية الجديدة | قيد التنفيذ | | ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٦، قدَّم ١٣٢ شخصاً على الأقل شكاوى فيما يتعلق بجرائم تشكل جرائم عنف جنسي متصل بالنزاعات، ارتُكبت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، في المناطق الشمالية من مالي. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، استجواب ما لا يقل عن ٥٢ من هؤلاء المشتكين أمام القضاة. ولم تُفتح أي إجراءات دعوى قضائية |
| | ٤-٣-٤ إدماج الآليات التقليدية والعرفية في النظام القضائي، دون المساس بحق الدولة السيادي | قيد التنفيذ | | انعقاد ”أيام النظر في إشكالية القضاء التقليدي ومؤسسة القاضي الشرعي“ من ٢٧ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، التي تهدف إلى توضيح الولاية القضائية للقضاة الشرعيين ودورهم، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على صفتهم |
| | ٤-٣-٥ إنشاء أو تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنظيم وحماية حقوق معينة، منها الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاتصال، وأداء هذه المؤسسات لعملها بفعالية | أُنجز | | |
| | ٤-٣-٦ إنشاء لجنة مكافحة الفساد والجرائم المالية | أُنجز | | |

# المرفق الثاني

## بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: القوام العسكري وقوام الشرطة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧

| البلد | العنصر العسكري | | | عنصر الشرطة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ضباط الأركان والوحدات | | | فرادى ضباط الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكلة | | |
| | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع |
| أرمينيا | ١ | – | ١ | – | – | – | – | – | – |
| النمسا | ٣ | – | ٣ | – | – | – | – | – | – |
| بنغلاديش | ١ ٥٢٧ | ١٢ | ١ ٥٣٩ | – | – | – | ٢٨٠ | - | ٢٨٠ |
| بلجيكا | ١٧ | ٣ | ٢٠ | – | – | – | – | – | – |
| بنن | ٢٦١ | ١ | ٢٦٢ | ١٣ | ١ | ١٤ | ١٤٠ | | ١٤٠ |
| بوتان | ٣ | – | ٣ | – | – | – | – | – | – |
| البوسنة والهرسك | ٢ | – | ٢ | – | – | – | – | – | – |
| بوركينا فاسو | ١ ٦٧٣ | ٤٦ | ١ ٧١٩ | ٣٠ | ١ | ٣١ | ١٤٠ | ٦ | ١٣٤ |
| بوروندي | – | – | – | ٣ | – | ٣ | – | – | – |
| كمبوديا | ٢٩٦ | ٧ | ٣٠٣ | – | – | – | – | – | – |
| الكاميرون | ٢ | – | ٢ | ١٧ | – | ١٧ | – | – | – |
| تشاد | ١ ٣٩٢ | ٦ | ١ ٣٩٨ | ٣ | ٤ | ٧ | – | – | – |
| الصين | ٣٨٩ | ١٤ | ٤٠٣ | – | – | – | – | – | – |
| كوت ديفوار | ١٤٩ | ٣ | ١٥٢ | ٨ | ٢ | ١٠ | – | – | – |
| تشيكيا | – | ١ | ١ | – | – | – | – | – | – |
| الدانمرك | ٦٠ | ٥ | ٦٥ | ٥ | – | ٥ | – | – | – |
| مصر | ٧٤ | – | ٧٤ | ٥ | – | ٥ | ١٤٠ | - | ١٤٠ |
| السلفادور | ٩٣ | ١١ | ١٠٤ | – | – | – | – | – | – |
| إستونيا | ١٠ | – | ١٠ | – | – | – | – | – | – |
| إثيوبيا | ١ | – | ١ | – | – | – | – | – | – |
| فنلندا | ٥ | ١ | ٦ | ٧ | ٢ | ٩ | – | – | – |
| فرنسا | ٢٠ | ١ | ٢١ | ٨ | ١ | ٩ | – | – | – |
| غامبيا | ٤ | – | ٤ | – | – | – | – | – | – |
| ألمانيا | ٥٤٤ | ١٥ | ٥٥٩ | ١٢ | ٤ | ١٦ | – | – | – |
| غانا | ٢٢١ | – | ٢٢١ | – | – | – | – | – | – |
| غينيا | ٨٤٧ | ١٠ | ٨٥٧ | ١٠ | ٩ | ١٩ | – | – | – |
| غينيا – بيساو | ١ | – | ١ | – | – | – | – | – | – |
| هنغاريا | – | – | – | ١ | – | ١ | – | – | – |
| إندونيسيا | ٨ | – | ٨ | – | – | – | – | – | – |

| البلد | مجموع أفراد الشرطة | | |
|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | المجموع |
| أرمينيا | – | – | – |
| النمسا | – | – | – |
| بنغلاديش | ٢٨٠ | - | ٢٨٠ |
| بلجيكا | – | – | – |
| بنن | ١٥٣ | ١ | ١٥٤ |
| بوتان | – | – | – |
| البوسنة والهرسك | – | – | – |
| بوركينا فاسو | ١٦٤ | ٧ | ١٧١ |
| بوروندي | ٣ | – | ٣ |
| كمبوديا | – | – | – |
| الكاميرون | ١٧ | – | ١٧ |
| تشاد | ٣ | ٤ | ٧ |
| الصين | – | – | – |
| كوت ديفوار | ٨ | ٢ | ١٠ |
| تشيكيا | – | – | – |
| الدانمرك | ٥ | – | ٥ |
| مصر | ١٤٥ | – | ١٤٥ |
| السلفادور | – | – | – |
| إستونيا | – | – | – |
| إثيوبيا | – | – | – |
| فنلندا | ٧ | ٢ | ٩ |
| فرنسا | ٨ | ١ | ٩ |
| غامبيا | – | – | – |
| ألمانيا | ١٢ | ٤ | ١٦ |
| غانا | – | – | – |
| غينيا | ١٠ | ٩ | ١٩ |
| غينيا – بيساو | – | – | – |
| هنغاريا | ١ | – | ١ |
| إندونيسيا | – | – | – |

| البلد | العنصر العسكري | | | عنصر الشرطة | | | مجموع أفراد الشرطة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ضباط الأركان والوحدات | | | فرادى ضباط الشرطة | | | وحدات الشرطة المشكلة | | |
| | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء | المجموع |
| إيطاليا | ١ | – | ١ | – | – | – | – | – | – |
| الأردن | ١ | – | ١ | ٤ | – | ٤ | – | – | ٤ |
| كينيا | ٥ | ٤ | ٩ | – | – | – | – | – | – |
| لاتفيا | ٢ | – | ٢ | – | – | – | – | – | – |
| ليبريا | ٦٦ | ٧ | ٧٣ | – | – | – | – | – | – |
| ليتوانيا | ٥ | – | ٥ | – | – | – | – | – | – |
| مدغشقر | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| موريتانيا | ٥ | – | ٥ | – | – | – | – | – | – |
| نيبال | ١٥١ | ٤ | ١٥٥ | – | – | – | – | – | – |
| هولندا | ٢٧٠ | ٩ | ٢٧٩ | ٤ | - | ٤ | – | – | ٤ |
| النيجر | ٨٥٥ | ٧ | ٨٦٢ | ١٩ | ١٤ | ٣٣ | – | – | ٣٣ |
| نيجيريا | ٦٩ | ١٦ | ٨٥ | ١ | – | ١ | ١١٨ | ٢٢ | ١٤١ |
| النرويج | ١٤ | ٢ | ١٦ | – | – | – | – | – | – |
| البرتغال | ٢ | – | ٢ | – | – | – | – | – | – |
| رومانيا | ١ | – | ١ | ٧ | – | ٧ | – | – | ٧ |
| السنغال | ٨١٤ | ١٣ | ٨٢٧ | ١٦ | – | ١٦ | ٢٥٩ | ٩ | ٢٨٤ |
| سيراليون | ٨ | – | ٨ | – | – | – | – | – | – |
| سري لانكا | ٧ | – | ٧ | – | – | – | – | – | – |
| السويد | ١٩٢ | ٢١ | ٢١٣ | ٤ | ٢ | ٦ | – | ٢ | ٦ |
| سويسرا | ٥ | – | ٥ | ٤ | – | ٤ | – | – | ٤ |
| توغو | ٩١٢ | ٢٨ | ٩٤٠ | ١ | ٨ | ٩ | ٢٦٥ | ١٣ | ٢٨٧ |
| تونس | – | – | – | ٥٣ | ٢ | ٥٥ | – | – | ٥٥ |
| تركيا | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | ٢ | – | ٢ | – | – | – | – | – | – |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢١ | ٥ | ٢٦ | – | – | – | – | – | – |
| اليمن | ٤ | – | ٤ | ٨ | – | ٨ | – | – | ٨ |
| **المجموع** | **١١٠١٥** | **٢٥٢** | **١١٢٦٧** | **٢٤٣** | **٥٠** | **٢٩٣** | **١٣٣٦** | **٥٠** | **١٣٨٦** |

# المرفق الثالث

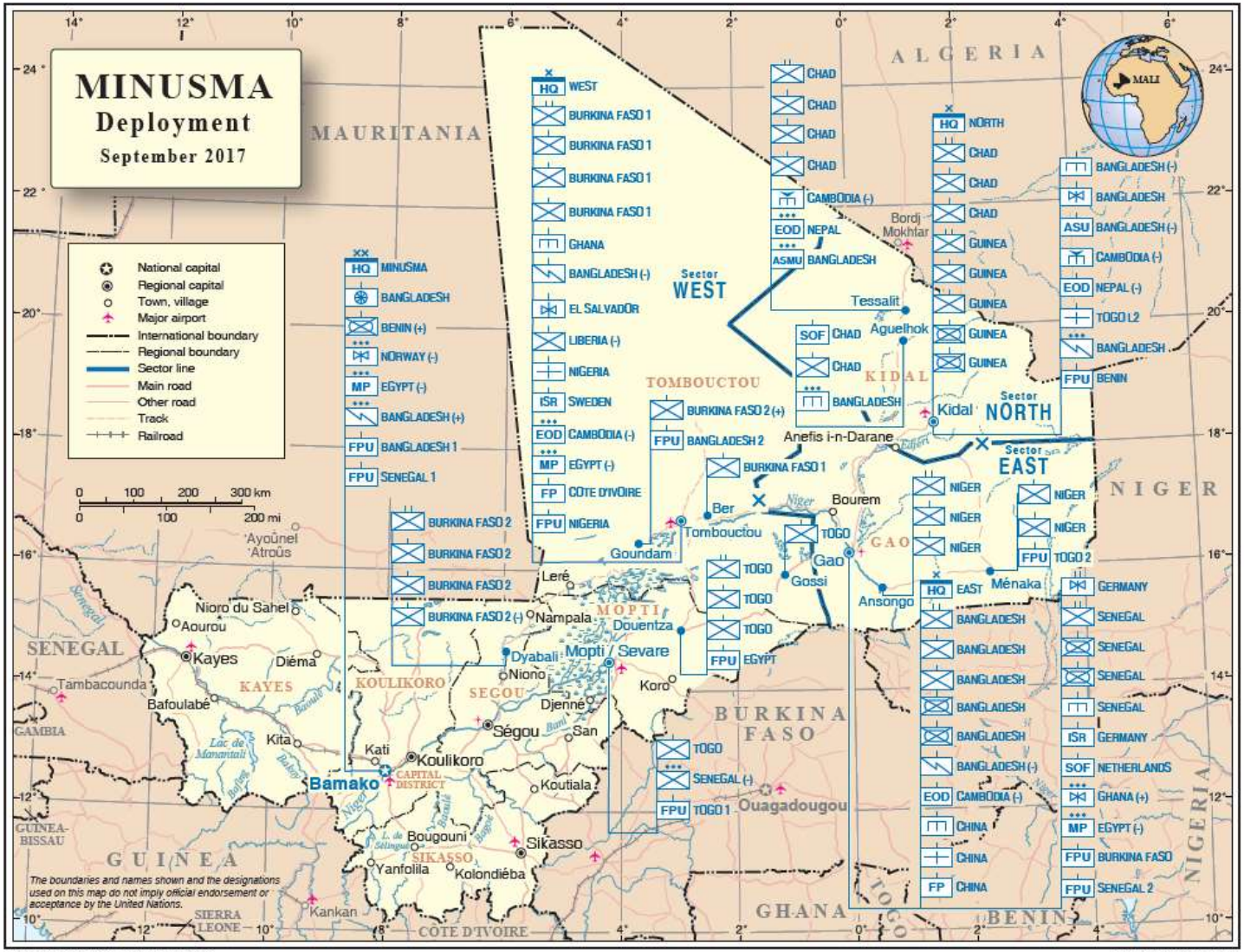


Map No. 4506 Rev. 20.1 UNITED NATIONS
September 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)